بالرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط

«ستاندر آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «ايه ايه»

■ بناء صافي أصول خارجية ومالية كبيرة سوف يساعد البلاد على التغلب على تراجع الأسعار

■ صافي الأصول الحكومية 2.8 وهو ما يوفر مصدات مالية ضخمة لمواجهة عدم استقرار الأسواق

■ الحكومة الكويتية تدير «بطريقة حصيفة» من خلال الهيئة العامة للاستثمار الأصول الضخمة التي تراكمت عن انتاج النفط والغاز على مر السنين

■ الميزانية العامة للدولة حققت فوائض مالية بالمتوسط تبلغ نحو 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي

■ قوة الفوائض المالية في الحساب الجاري تقدر بأكثر من 37 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات «2008 – 2014

بنك الكويت المركزي

ثبتت وكالة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة «ايه ايه» مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف وذلك بالرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط.

وتناولت الوكالة في تقرير موجز نشرته على موقعها الالكتروني ثلاثة أجزاء رئيسية هي النظرة العامة للتصنيف ومبررات التصنيف والتوقعات الاقتصادية حيث اشارت الى انها قامت بمراجعة شاملة لتصنيفها الائتماني للدولة بافتراض انخفاض أسعار النفط خلال السنوات 2015 – 2018 وذلك في ضوء التراجع الحاد في الأسعار العالمية للنفط في الأشهر الأخيرة.

واوضحت أن دولة الكويت قامت ببناء صافي أصول خارجية ومالية كبيرة على مدى السنوات الماضية والتي سوف تساعدها على التغلب على تراجع اسعار النفط العالمية الحالي.

كما اكدت الوكالة على التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة «ايه ايه» طويلة وقصيرة الأجل بالعملة المحلية والأجنبية.

واشارت الى ان توقعات التصنيف مستقرة وذلك نتيجة بقاء توقعات الوكالة بشأن الموازين المالية والخارجية لدولة الكويت قوية مدعومة في ذلك بمخزون ضخم من الأصول المالية.

وتتوقع الوكالة بأن نقاط القوة تواجه المخاطر المتعلقة بالتقلبات الحالية لأسعار النفط.

واشارت الوكالة الى أن أسعار النفط الخام في الأسواق الفورية والآجلة تراجعت بنحو 50 في المئة منذ يونيو عام 2014 مادفعها الى اعادة النظر في التصنيفات بافتراضات انخفاض أسعار النفط بشكل كبير.

واشارت ايضا الى أن توقعاتها السابقة لدولة الكويت في 15 اغسطس 2014 كانت مبنية على تقدير متوسط أسعار خام برنت عند نحو 105 دولارات للبرميل في عام 2015 و7ر98 دولار للبرميل للسنوات 2015 – 2018.

وفي هذا الاطار توقعت الوكالة أن يصل متوسط سعر خام برنت الى نحو 55 دولارا للبرميل في عام 2015 ونحو 70 دولارا للبرميل للسنوات 2015 – 2018 ونتيجة لذلك قامت بمراجعة توقعاتها بشأن الحسابين المالي والجاري لدولة الكويت.

وقالت انه بالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط لا يزال التصنيف الائتماني لدولة الكويت دون تغيير ويستمر هذا التصنيف مدعوما بالمستويات المرتفعة من الثروة السيادية المتراكمة من جهة ومخزون الأصول الخارجية والمالية القوية جدا من جهة اخرى.

واشارت الى ان الحكومة الكويتية تدير من خلال الهيئة العامة للاستثمار «بطريقة حصيفة» الأصول الضخمة التي تراكمت عن انتاج النفط والغاز على مر السنين.

وقدرت الوكالة صافي الاصول الحكومية بنحو 2ر8 ضعف الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2014 وهو ما يوفر مصدات مالية ضخمة لمواجهة انخفاض أسعار النفط.

وبناء على قرار منظمة الاقطار المصدرة للنفط «أوبك» المحافظة على نطاق واسع بمستويات إنتاجها الحالية قالت الوكالة انه «سيبقى حجم انتاج النفط الكويتي عند نحو 2ر7 مليون برميل يوميا لغاية عام 2018 وستنعكس الأمور اذا زادت منظمة الاقطار المصدرة للنفط «أوبك» حصص الإنتاج للدول الأعضاء واذا خططت دولة الكويت للاستثمار في هذا القطاع».

واوضحت أن الميزانية العامة للدولة «بما في ذلك دخل الاستثمارات الحكومية» حققت فوائض مالية بالمتوسط تبلغ نحو 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي ومن المتوقع أن تستمر الميزانية العامة للدولة «بما في ذلك دخل الاستثمارات الحكومية» بتحقيق فوائض مالية «اقل» لتصل إلى نحو 16 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات المالية «2015/14 – 2018/17» وذلك بالرغم من انخفاض أسعار النفط.

واشارت الى أن الموازنة العامة للدولة قد خفضت الانفاق العام إلى نحو 19 مليار دينار للسنة المالية 2016/15 مقارنة بنحو 2ر23 مليار دينار للسنة المالية 2015/14 مذكرة بان دولة الكويت تنفق اقل بكثير من اعتمادات موازناتها.

واضافت ان قوة الصادرات النفطية ادت الى «تحقيق فوائض مالية في الحساب الجاري تقدر بالمتوسط بأكثر من 37 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات «2008 – 2014» ومن المتوقع ان تنخفض تلك الفوائض الى نحو 19 في المئة في السنوات «2015 – 2018».

واوضحت أنه نتيجة لسياسة الدولة في استثمار جزء كبير من تلك الفوائض المالية في الخارج فانه من المتوقع ان تسجل دولة الكويت صافي اوضاع اصول خارجية كبير بنحو 400 في المئة من متحصلات الحساب الجاري في عام 2014 ومن المتوقع بقاء اجمالي التمويل الخارجي منخفضا نسبيا عند نحو 67 في المئة من متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام في السنوات الأربع السابقة.

ولفتت الى ان دولة الكويت زادت مساهمتها السنوية في صندوق الأجيال القادمة لتصل الى 25 في المئة من اجمالي الايرادات العامة للدولة في السنة المالية 2013/12 مقارنة بنسبة 10 في المئة في السنوات السابقة وذلك بسبب الإيرادات الكبيرة المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

وتوقعت الوكالة ان تنخفض هذه التحويلات بسبب الأسعار الحالية المنخفضة للنفط الا ان صندوق الأجيال القادمة سيستمر في النمو نتيجة الأرباح المعاد استثمارها.

وتوقعت أن يحقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دولة الكويت بالمتوسط نموا بنحو 2 في المئة في السنوات 2015 – 2018 وتراجعا في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنحو 1 في المئة سنويا وذلك بسبب النمو السكاني المرتفع.

وتوقعت أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نحو 44100 دولار امريكي في عام 2015.

ورات أن ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة عملات موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية يحد من المرونة النقدية الا ان نظام سعر الصرف يتسق مع اعتماد دولة الكويت على الإيرادات النفطية المقومة بالدولار الأمريكي.

كما رأت أن دولة الكويت تمتلك موارد مالية كافية للدفاع عن سياسة ربط سعر الصرف وان النظام المالي في دولة الكويت مستقر الى حد ما وحسب نظر الوكالة فان البنوك الكويتية تعمل في بيئة تنظيمية قوية وبشكل معقول مع تمتعها بمستويات صحية للرسملة.

واكدت الوكالة نظرة مستقبلية مستقرة لتصنيف دولة الكويت تعكس التوقعات ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية بدعم من المخزون الكبير من الأصول المالية الأجنبية وتساهم هذه القوة في مواجهة المخاطر المتعلقة بأسعار النفط الحالية المتقلبة وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي والتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

واشارت الوكالة الى إمكانية رفع التصنيف الائتماني لدولة الكويت اذا نجحت الاصلاحات السياسية في تعزيز الفعالية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل واذا تلاشت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ وتحسن التوقعات بشأن قطاع النفط.

يطرحها البنك المركزي في تخصصات التمويل والاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال

الهاشل: بعثات دراسية للكويتيين للحصول على درجة الماجستير في جامعات عالمية

■ اللائحة لا تتضمن أي ضوابط تلزم المرشحين لتلك البعثات بعد تخرجهم بالعمل في القطاع المصرفي

■ المبادرة موجهة إلى تنمية قدرات الكوادر الوطنية في دعم الجوانب المختلفة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد

محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل طرح البنك مبادرة بابتعاث الخريجين الكويتيين للحصول على درجة الماجستير لدى جامعات عالمية بتخصصات التمويل والاقتصاد والمحاسبة وادارة الاعمال طبقا للتصنيفات العالمية في تلك المجالات.

وقال الهاشل لوكالة الانباء الكويتية "كونا" امس إن "المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية والبنوك الكويتية طرح هذا البرنامج ايمانا منه بضرورة بناء كوادر وكفاءات وطنية قادرة على دعم المسيرة التنموية في البلاد.

وأضاف انه تنفيذا لهذه المبادرة تم تشكيل لجنة تضم اعضاء من بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية التقليدية والاسلامية التي أعدت البرنامج المزمع تنفيذه ومتابعته والاشراف عليه من قبل معهد الدراسات المصرفية.

وأوضح أن اللائحة الخاصة بهذا البرنامج تشتمل على التفاصيل الخاصة بشروط وضوابط الاستفادة منه منشورة على الموقع الالكتروني لمعهد الدراسات المصرفية وبإمكان الكويتيين الراغبين في الاستفادة من هذا البرنامج الاطلاع على التفاصيل ومدى انطباق شروطها عليهم.

وذكر أن هذه اللائحة لا تتضمن أي ضوابط او شروط تلزم المرشحين لتلك البعثات بعد تخرجهم وحصولهم على درجة الماجستير بالعمل في القطاع المصرفي او بنك الكويت المركزي او لدى أي جهات محددة اخرى حيث أن لهؤلاء المبعوثين حرية العمل لدى أي مؤسسة سواء في القطاع العام او القطاع الخاص.

وبين الهاشل أن هذا الخيار ينطلق من أن المبادرة موجهة الى تنمية قدرات الكوادر الوطنية في دعم الجوانب المختلفة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت وفي جميع القطاعات.

وأعرب عن تقديره للبنوك الكويتية المذكورة التي ساهمت ودعمت هذا المشروع الوطني المتميز مؤكدا أن بنك الكويت المركزي وبالتنسيق مع البنوك الكويتية ماض في جهوده الرامية الى تلبية طموحات الكوادر الوطنية في الارتقاء بدورها في تدعيم مقومات بناء وتطوير الوطن.

يذكر ان البنوك المشاركة في هذه المبادرة هي "بنك الكويت الوطني" و"بنك الخليج" و"البنك التجاري الكويتي" و"البنك الأهلي الكويتي" و"بنك برقان" و"بنك بوبيان" و"بنك الكويت الدولي" و"بنك الكويت الصناعي" و"بنك وربة".

وكالة «ستاندرد اند بورز»

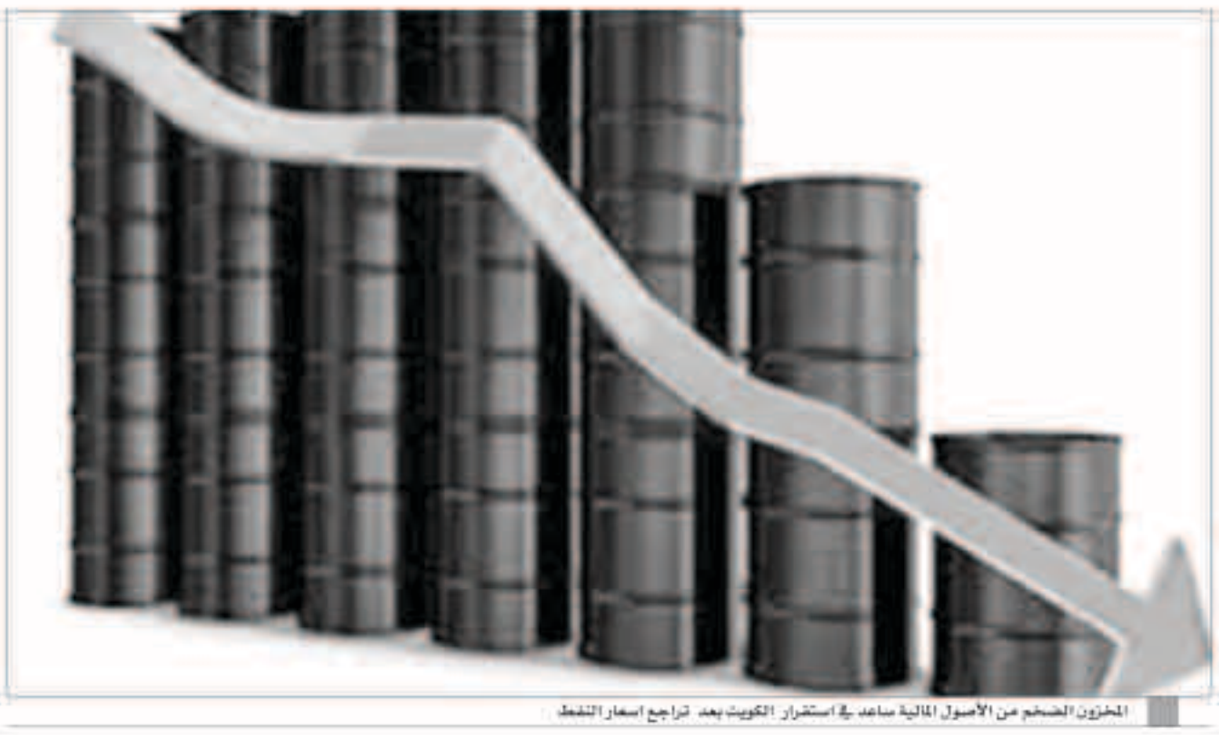
المخزون الضخم من الأصول المالية ساعد في استقرار الكويت بعد تراجع اسعار النفط